الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة — Mohamed Boudiaf University of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية — Faculty of Humanities and Social Sciences

المستوى: السنة الثالثة ليسانس
التخصص: علم الاجتماع
قسم: علم الاجتماع

مطبوعة محاضرات
مقياس: العلم والأخلاق

طبيعة المقياس: سنوي: ☐ سداسي: ☒

إعداد الدكتور: بن جعفر رمضان
البريد الالكتروني: ramdhane.bendjafer@univ-msila.dz (المهني)

السنة الجامعية: 2022 / 2023

المحاضرة رقم (03) / أهداف العلم وعلاقة البحث العلمي بالقضايا الأخلاقية الراهنة

1/ تمهيد:

هناك من ينظر إلى العلم بكونه نشاطا إنسانيا بحتا ينتج عن سعي الإنسان للتعرف على نفسه أو غيره أو ما يحيط به من ظواهر، معتمدا على مناهج وأدوات تحقق معرفة تتفاوت في الصحة والخطأ".

وهناك من يصفه بأنه:" نشاط الهدف منه إنتاج باستعمال وسائل خاصة به" وأيضا بأنه وليد البحث الذي هو دعامة من أهم دعائمه، وهو الركن الثاني من أركان بناء الحضارة العلمية وذلك بما يشتمل عليه معنى البحث من العرض والتحليل والنقد والأصالة والجودة، (حيث الركن الأول هو العلم والدراسة)، فالعلم ليس نتيجة جهد فرد واحد كما أنه لم يخرج لحيز الوجود في صورته الراهنة دفعة واحدة، وانما العلم نتيجة جهد متواصل ومتراكم لأعداد لا تحصى من الأفراد واكتشافاتهم على مدى سنين عديدة لعبت فيها الصدفة دورا ولعبت فيها التجارب والأفكار المنظمة دورا آخر.

وقد نشأ العلم بالملاحظة ونمى بتجميع تلك الملاحظات وتنظيمها إلى أن جاء عصر النهضة فأخذ بالمنهج التجريبي، والعلم ازداد تقدما بتطور طرق إدراك المعرفة وأجهزة القياس، فباستخدام القياس أصبح الإدراك موضوعيا دون أن يكون للانطباع الذاتي للشخص تأثير في ذلك، لأن قدرات الحواس تبقي محدودة وهكذا انتقل العلم من المرحلة الوصفية التي اعتمد فيها على الوصف عن طريق الحواس إلى المرحلة النظرية التي استخدم فيها المنهج التجريبي، وبغض النظر عن الملاحظة وأجهزة القياس التي ساهمت في نشأة العلم ثم تطوره يبقى حب الاطلاع والفضول هما الباعث الأول للمعرفة العلمية منذ القدم.

2/ طبيعة العلم:

إن التعاريف المتعددة للعلم تعكس اختلاف وجهات النظر إلى طبيعة العلم، فهناك من يؤكد الجانب المعرفي وينظر إلى العلم على أنه نظام من المعرفة العلمية المنظمة، وهناك البعض الآخر يؤكد على الجانب الفكري والمنهجي وينظر إلى العلم على أنه طريقة للتفكير والبحث من أجل التوصل إلى هذه المعرفة و تنميتها، في حين نجد فريق ثالث لا يفصل بين هذين الجانبين ويؤكد التكامل بينهما وينظر بالتالي إلى العلم على أنه بناء معرفي وطريقة للتفكير والبحث في نفس الوقت.

2-1/ العلم كبناء معرفي:

لقد توصل الإنسان على مر العصور إلى حقائق ومعرفة معينة عن البيئة والكون مكنته من وصف وتفسير كثير من الأشياء والأحداث والظواهر الموجودة والتي تحدث من حوله، وهذه المعرفة ساعدته على أن يكون أكثر فهما لبيئته وأكثر قدرة على التحكم فيها وتسخير إمكانياتها المختلفة بما يخدم احتياجاته اليومية.

وإزاء تزايد المعرفة العلمية وتنوعها وتراكمها تمّ تصنيفها وتنظميها في بناء معرفي يتضمن هذه الحقائق و ما توصل إليه العلماء من مفاهيم وقوانين ونظريات وتعميمات علمية، ومن ثم فإن العلم هو ذلك البناء المعرفي الذي يضم في نظام معين هذه المعارف العلمية جميعها.

2-2/ العلم كطريقة للتفكير والبحث:

استخدم الإنسان قديما أنماطا من التفكير غير العلمي مثل التفكير عن طريق المحاولة والخطأ واستطاع الإنسان عن طريق هذه الأنماط المختلفة من التفكير أن يحصل على إجابات ويصل إلى تفسيرات معينة للأشياء والأحداث والظواهر من حوله، وكثيرا ما يتقبلها الإنسان دون أن يناقشها ويتحقق من صحتها. وباكتشاف الإنسان لطرق وأساليب التفكير العلمي استطاع أن يتحرر من قيود هذه الأنماط القديمة من التفكير وأن يتوصل عن طريق هذا التفكير العلمي إلى معرفة محققة للظواهر وذلك بفضل أساليب الملاحظة الدقيقة وصياغة الفروض والتحقق من صحتها عن طريق التجربة العلمية، ويطلق على هذه الطريقة اسم طريقة البحث العلمي.

2-1/ الجمع بين العلم كبناء معرفي والعلم كطريقة للبحث:

لقد أكد العديد من العلماء على أنه لم تعد هناك نظرة محددة للعلم وأنه لم يصبح فقط مجرد تجميع المعلومات أو المعرفة العلمية، وأنه ليس إضافة حقائق اكتشافات جديدة فحسب وإنما يأتي أساسا من عملية التفاعل بين نظرياته القديمة والمفاهيم والمدركات العلمية الجديدة، وعليه فإن العلم هو مجموعة متراكمة لا نهاية لها من الملاحظات الخبراتية التي تؤدي إلى تكوين مفاهيم ونظريات علمية جديدة.

والجدير بالذكر أن هناك بعض الباحثين من يخلط بين العلم والتكنولوجيا ويرى في العلم الأدوات والأجهزة والآلات الحديثة التي يستخدمها الإنسان في مختلف مجالات العمل والحياة، في حين أن هناك فرق بين المفهومين، فإذا كان العلم هو "المعرفة العلمية المنظمة والمتطورة وطريقة فعالة للبحث والتفكير، فإن التكنولوجيا هي " التطبيق المنظم للمعارف تحقيقا لأهداف وأغراض علمية" بحتة، وبمعنى آخر هي 'تطبيق المعرفة العلمية للتصميم والإنتاج واستخدام منتجات وخدمات توسع مقدرة الإنسان على تطوير البيئة الطبيعية الإنسانية والتحكم فيها".

3/ أهداف العلم:

يرمي الإنسان باستخدامه للعلم إلى فهم وتفسير الظواهر المحيطة به من خلال إيجاد العلاقات والقوانين التي تحكم هذه الظواهر والأحداث المرتبطة بها وايجاد الطرق المناسبة لضبطها والتحكم بهاء ومن **ثم يرمي العلم إلى ما يأتي:**

3-1/ الوصف:

إن أحد أهداف العلم الأكثر دقة هو النجاح في وصف الواقع، حيث سيحاول الباحث التدقيق في مختلف عناصر الموضوع أو الظاهرة من خلال تمثيل مفصل وصادق لهذا الموضوع أو لتلك الظاهرة.

3-**2/ التصنيف:**

إن العلم لا يكتفي بوصف المواضيع والظواهر فحسب، بل يبحث أيضا عن تصنيفها وترتيبها وللقيام بذلك فإنه يقوم باختصارها واختزالها في بعض الفئات من العناصر، وذلك بتجميعها حسب بعض المقاييس ومدى ملائمتها، ذلك لأن بعض هذه الظواهر تتميز بالتشابه إذا ما قيست بمواضيع وظواهر أخرى.

3-3/ التفسير:

يهدف العلم إلى أبعد من مجرد ملاحظة ووصف الظواهر المختلفة طبيعية كانت أم اجتماعية، لأن وصف ظاهرة معينة مهما كان دقيقا لا يؤدي في حد ذاته إلى فهم الظاهرة ومعرفة عوامل وأسباب حدوثها. وعليه يعتبر التفسير من بين الأهداف الأكثر جوهرية للعلم، لأن العلم يريد أن يكتشف العلاقات القائمة بين الظواهر، والعلاقة التي يبحث عنها أكثر هي بطبيعة الحال علاقة سببية، أي تلك العلاقة التي تجعل إحدى الظواهر سببا في وجود ظاهرة أخرى أو عاملا رئيسيا في ظهورها.

3-4/ الفهم:

عندما يتعلق الأمر بدراسة الأشخاص نجد بعض الباحثين من يضيف الفهم إلى الأهداف الأخرى للعلم، وهو في هذه الحالة اكتشاف طبيعة إنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار للمعاني المعطاة من طرف الأشخاص المبحوثين.

3-5/ التنبؤ:

لا يقف العلم عند حد التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الأحداث والظواهر إنما يهدف أيضا إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث إذا طبقنا هذه التعميمات في مواقف جديدة غير تلك التي نشأت عنها أساسا شريطة أن تكون هذه التنبؤات مقبولة علميا، لذلك ينبغي التحقق من صحتها.

3-6/ الضبط والتحكم:

يهدف العلم كذلك إلى التحكم في العوامل والظروف التي تجعل ظاهرة معينة تتم على صورة معينة أو تمنع حدوثها، وضبط ظاهرة معينة يتوقف على مدى صحة تفسيرها ومعرفة الأسباب الحقيقية المسببة لها، وفي نفس الوقت تزداد قدرتها على ضبط الظاهرة والتحكم فيها كلما زادت قدرتها على التنبؤ به، فمثلا

الأمراض التي انتشرت في المجتمعات الإنسانية خضعت أغلبها للضبط بفعل البحوث العلمية واستطاع العلماء أن يضبطوا أدوية السل والملاريا والسكري والضغط وشلل الأطفال ... الخ.

ويمكن القول إن العلم يحاول الكشف عن الظروف التي تحدث في ظلها مختلف أنواع الظواهر وتقديم تفسيرات منطقية للظواهر المماثلة، وأصبح يمثل مفتاح التقدم والرفاهية للمجتمعات.

4/ الخصائص العامة للعلم:

4-1/ حقائق العلم قابلة للتعديل أو التغيير:

حقائق العلم ليست مطلقة أو أبدية» بمعنى أن حقائقه ليست بالأشياء المقدسة أو المعصومة من الخطأ والسبب في ذلك أن هذه الحقائق صادرة عن الإنسان و ترتبط بزمان معين و ظروف معينة» فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من براهين تدعمها و تثبت صحتها وقت اكتشافها، لكن إذا ما استجدت أدلة وامكانيات جديدة تبين خطأها أو عدم صحتها.

4-2/ العلم يصحح نفسه بنفسه:

بمعنى أن العلم يجدد نفسه وينمو ويتطور باستمرار.

4-3/ العلم تراكمي (الخاصية التراكمية للعلم):

هذه الخاصية لا تجعل العلماء في نشاطهم العلمي يبدؤون من نقطة الصفر في كل مرة يدرسون منها مشكلة أو ظاهرة معينة، ذلك أنهم في معظم الحالات يبدؤون من حيث توقف من سبقوهم وعلى أساس ما توصلوا إليه من حقائق ونظريات ومعرفة علمية، وعليه فإن البحوث الجديدة تبدأ من حيث انتهت البحوث السابقة، فنتائج البحوث السابقة تصبح مقدمات للبحوث اللاحقة.

4-4/ العلم وثيق الصلة بالمجتمع:

منذ المراحل الأولى في بناء العلم وتطوره ارتبط العلم بالمجتمع وبالمشكلات التي يواجهها الإنسان في حياته حيث يؤثر فيه ويتأثر به، فالعلم لم يكن غاية في حد ذاته، وانما كان وسيلة ساعدت الإنسان على فهم الأشياء وتفسيرها، وهكذا من خلال هذا التفاعل بينهما ينموآ ويتطورآ معاً.

5/ علاقة البحث العلمي بالقضايا الأخلاقية الراهنة:

يتضمن البحث العلمي استخدام المنهجية العلمية والتي تسعى إلى شرح أحداث الطبيعة بشكل موضوعي بطريقة قابلة للتكرار والإثبات، يتم طرح تجربة فكرية أو فرضية توضيحية كتفسير باستخدام مبادئ خاصة ويستخدم هذا التفسير الجديد لعمل تنبؤات مزيفة يمكن اختبارها عن طريق التجربة أو الملاحظة.

ويتم نشر التوقعات قبل البحث عن تجربة أو ملاحظة مؤكدة كدليل على عدم حدوث أي تلاعب ويعد عدم التنبؤ بالتنبؤ دليلا على التقدم، ويتم ذلك جزئيا من خلال مراقبة الظواهر الطبيعية وأيضا من خلال التجربة التي تحاول محاكاة الأحداث الطبيعية في ظل ظروف خاضعة للرقابة، وفقا لما يتناسب مع الانضباط (في علوم الرصد مثل علم الفلك أو الجيولوجيا فقد تأخذ الملاحظة المتنبئ بها مكانا خاضعا للرقابة)، فالتجريب مهم بشكل خاص في العلوم للمساعدة في إنشاء علاقات سببية، وعندما تكون الفرضية غير مرضية يتم تعديلها أو التخلص منها، أما إذا نجحت الفرضية من الاختبار فقد يتم تبنيه في إطار نظرية علمية أو نموذج أو إطار عمل منطقي متسق ذاتيا لوصف سلوك بعض الظواهر الطبيعية.

تصف النظرية عادة سلوك مجموعات من الظواهر أوسع بكثير من فرضية، وعادة يمكن ربط عدد كبير من الفرضيات منطقيا مَعًا بواسطة نظرية واحدة، وبالتالي النظرية هي فرضية تشرح الفرضيات الأخرى المختلفة في هذا السياق تصاغ النظريات وفقا لمعظم المبادئ العلمية نفسها مثل الفرضيات، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات، كما يمكن للعلماء أيضًا إنشاء نموذج أو محاولة لوصف أو تصوير الظاهرة من حيث التمثيل المنطقي أو الفيزيائي أو الرياضي وإنشاء فرضيات جديدة يمكن اختبارها استنادًا إلى ظواهر يمكن ملاحظتها أثناء إجراء تجارب لاختبار الفرضيات، وقد يكون لدى العلماء تفضيل لنتيجة واحدة على أخرى ولذا فمن المهم التأكد من أن العلم ككل يمكنه القضاء على هذا التحيز، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التصميم التجريبي الدقيق والشفافية وعملية مراجعة النظريات الشاملة للنتائج التجريبية وكذلك أي استنتاجات.

بعد الإعلان عن نتائج التجربة أو نشرها من الممارسة المعتادة للباحثين المستقلين التحقق من كيفية إجراء البحث ومتابعة ذلك بإجراء تجارب مماثلة لتحديد مدى موثوقية النتائج، حيث أن المنهجية العلمية إذا أخذناها في مجملها تسمح بحل المشكلات بطريقة إبداعية للغاية مع التقليل إلى أدنى حد من آثار التحيز الشخصي من جانب مستخدميها، ويشير **جون زيمان** إلى أن التحقق بين الأهداف هو أمر أساسي لإنشاء كل المعرفة العلمية، ويوضح كيف يمكن للعلماء تحديد أنماط لبعضهم البعض عبر القرون، ويشير إلى هذه القدرة على أنها "**توافق إدراكي**" ثم يصنع التوافقية، مما يؤدي إلى الإجماع وهو حجر الأساس للمعرفة الموثوقة.

5-1/ المبادئ الأساسية والأخلاقية للبحث العلمي:

كلمة الأخلاقيات جاءت من علم الفلسفة لتضيء السبيل إلى اتخاذ المعيار والقرار في مواقف علمية شائكة خلقيا بدأ من تداخل خصائص البحث العلمي مع مصالح العالم الشخصية وانتهاء بتداخلها مع الأمن القومي، والتداخل مع قداسية الحياة الشخصية للمبحوثين، فانطلاقا من هذه التداخلات يجب أن يتم مراعاة القواعد الأخلاقية للبحث العلمي وأن يكون ذلك كأسلوب للتفكير واتخاذ قرارات صائبة تعمل على الوصول

للأهداف المسطرة من إجراء البحوث ذات المصداقية التامة، وتزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي لأن غيابها أو ضعفها لدى الباحثين يؤدي إلى عواقب وخيمة على الصعيد الفردي والمجتمعي، فاعتماد المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي تساعد الباحثين في الانضباط لتنسيق الأعمال والأنشطة وللحصول على ثقة الناس، كما تخدم المبادئ الأخلاقية أيضا أهداف وغايات البحث وتنطبق على الأشخاص الذين ينفذون البحوث العلمية أو غيرها من الأنشطة العلمية أو الإبداعية.

5-2/ مفاهيم وأقسام أخلاقيات المهنة:

5-2-1/ مفاهيم عن الأخلاقيات:

الأخلاقيات ومصطلح يحدد المبادئ والقيم وكذلك الواجبات والالتزامات التي ينبغي أن يلتزم بها الإنسان، وعليه فأخلاقيات أي مهنة هي مجموعة من المعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها صاحب المهنة.

5-2-2/ أقسام أخلاقيات المهنة: تتمثل في أخلاقيات عامة وخاصة وذلك كما يلي:

- **أخلاقيات عامة:** هي أخلاقيات مشتركة بين جميع المهن[الصدق، الأمانة، الإخلاص، وحسن المعاملة].

- **أخلاقيات خاصة:** وهي تختص بكل مهنة على حدا، فلكل مهنة طبيعة خاصة تميزها عن سواها وكل مهنة تجابه مشكلات خاصة ولذلك فهي تحتاج لأخلاقيات خاصة، وعلي ذلك فإن أخلاقيات المهنة العامة والخاصة هي السلوكيات الحسنة التي يجب أن يتحلى بها الجميع مهما كانت مهنهم أو حرفهم أو أعمالهم.

5-2-3/ مصادر أخلاقيات المهنة:

- **مصدر عقائدي:** ما تحدده الأديان والمعتقدات فيما يخص علاقات العمل.

- **مصدر تربوي:** قيم الفرد ومعلوماته ونزاهته التي تشكلت مع مرور الزمن.

- **مصدر يتمثل في وثائق مهنية:** الوثائق الأخلاقية الصادرة من الأحكام المهنية والتي تحدد الالتزامات الأخلاقية للممارسات المهنية مثل [الصدق، النزاهة، الأمانة، الحزم، الانضباط واحترام قيم المجتمع وحسن التصرف في المواقف الطارئة].

- **مصدر يتمثل في القوانين والقواعد:** القواعد والنظم والسياسات الإدارية الصادرة من المؤسسة وتلزم جميع منتسبيها بالالتزام بها أثناء العمل، والتي تحدد المطلوب القيام به وكيفية أدائه، وتحدد جميع المسؤوليات والواجبات الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها جميع العاملين.

5-2-3/ مفهوم البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة واستخدام أدوات ووسائل بحثية، وهناك عدة تعريفات للبحث العلمي سنحاول تحديد مفهومه ومعناه ومن جملتها:

- "**البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق** الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي".

- ""**البحث العلمي هو فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق** من أجل الحصول على حقائق ذات معنى وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية.

- ""**البحث العلمي هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها** وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وادراك، يسير في ركب الحضارة العالمية، ويسهم فيه إسهاما إنسانيا شاملا".

5-2-4/ أساسيات البحث العلمي:

أ / الموضوعية:

وتعني أخلاقيا ذكر الحقائق التي تم التوصل إليها كما هي سواء عززت وجهة نظر الباحث أو تعارضت معها دون أي تغيير أو تحريف عليها، وتعني خاصية الموضوعية أن تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز، ويحتم هذا الأمر على الباحثين ألا يتركوا مشاعرهم وآرائهم الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل إليها بعد تنفيذ مختلف المراحل أو الخطوات المقررة للبحث العلمي.

ب/ الدقة:

وتعني أخلاقيا اعتماد مقاييس دقيقة مستندة إلى قيم وأسس علمية للوصول إلى نتائج علمية مقبولة كما يعني ذلك بأن تكون المشكلة أو الظاهرة خاضعة للبحث وأن يتوفر لها العديد من مصادر المعلومات المختلفة، وأن تكون ما تحويه هذه المصادر من معلومات على قدر كاف من الدقة والصحة، وهذا يعني استخدام الطريقة العلمية الممنهجة في الوصول إلى الحقيقة.

ت/ الحيادية:

أي الابتعاد عن التعصب والتمسك بالرأي والذاتية، بل اتصاف الباحث بالحيادية والانحياز كلياً إلى الحقيقة العلمية، أي أن يكون الباحث منفتحاً عقليا.

ث/ الدلالة:

وتعني أخلاقيا ومهنياً أن يعتمد الباحث على الأدلة والبراهين الكافية لإثبات صحة النظريات والفرضيات للتوصل إلى الحل المنطقي المعزز بالأدلة.

ج/ التبسيط والاختصار:

يقال في الأدب المنشور حول أساليب البحث العلمي أن ذروة الابتكار والتجديد في مجال العلم هو التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل للأهم ثم للأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع الاهتمام وذلك لأنه من المعروف أن إجراء البحوث أياً كان نوعها يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة، الأمر الذي يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي إلى التبسيط والاختصار في الإجراءات والمراحل البحثية بحيث لا يؤثر ذلك على دقة نتائج البحث وبالتالي امكانية تعميمها.

ح/ تحقيق غاية أو هدف:

أن يكون للبحث العلمي غاية أو هدف من وراء إجرائه، وأن يتحدد بشكل واضح ودقيق وهذا العامل الأساسي يساعد في تسهيل خطواته واجراءاته وسرعة إنجازاته والحصول على البيانات الملائمة، ويعزز من النتائج التي يمكن الحصول عليها بحيث تكون ملبية للمطلوب.

خ/ التعميم والتنبؤ:

القصد منه استخدام نتائج البحث لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة، فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر مجالات الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة أنية، بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها.

د/ استقلالية الباحث:

الاستقلالية أن تكون للباحث شخصية علمية مستقلة، ويجب عليه الإتيان بالجديد وحل مشكلات البحث ويظهر ذلك من خلال الآتي:

- أن يكون له أسلوب خاص في التعبير والتقسيم.
- سرد المعلومات بلغته ودون النقل الحرفي.

– الشخصية والإضافة الجديدة وهذه الأخيرة تظهر من رأي الباحث وحكمه على الأشياء، وليس الاكتفاء بنقل الجهود السابقة فقط، فلا بدا أن تكون له نتيجة أو حكم ذاتي على كل الموضوعات سواء وافقه من كانوا قبله أو خالفوه، ويجب دائما الاستناد إلى أدلة ولو باختصار، فإن خالف غيره في الرأي فيجب أن يناقش أدلته بسرد أدلة منطقية تواجه أدلة الخصم، كما يجدر به أن يأتي ببديل عن الفكرة التي نفاها ونقدها ويأتي ببديل على أن يكون البديل مناسبا ويمكن تطبيقه ميدانيا.

ذ/ الأساليب المهنية:

على الباحث أن يتبنى الأساليب المهنية في بحثه جاعلاً الحكمة والاستخدام المتبع للمعرفة الخاصة عنصراً أساسياً في مجال الخبرة، وأن يسعى دائماً لإبقاء التطويرات جنباً إلى جنب مع مجال خبرته بما يخدم البحث.

ر/ الانسحاب من الدراسة:

الأفراد المراد دراستهم أو العاملين في البحث أو طلابه لديهم الحق للانسحاب من الدراسة في أي وقت، والأفضل بالطبع أن يبدأ البحث بأكبر عدد ممكن من الأفراد لوضعهم تحت الدراسة، بحيث يمكن الاستمرار مع مجموعة كبيرة كافية للتأكد من أن نتائج البحث ذات معنى.

ز/ التغذية المرجعية:

على الباحث أن يعطي للمستهدفين بالبحث فكرة عن بحثه ويبين لهم الهدف منه، بحيث يمكن للمبحوثين الاستفادة من النتائج الايجابية للبحث.

6/ الأمانة العلمية كأخلاقيات العلم وبيئة البحث العلمي فاعل في الأخلاق:

6-1/ الأمانة العلمية كأخلاقيات العلم:

هناك توجه لدى بعض العلماء بعدم الاهتمام بالانحرافات الأخلاقية في العلم وذلك لاعتبارهم الانحراف الأخلاقي شيئا نادرا وغير ذي دلالة، فهي وفقا لهم أحداث فردية وخروج عن المألوف، ولدى بعض آخر من العلماء توجه آخر يفسر الانحرافات الأخلاقية في العلم في سياق أو نظرية "**المرض النفسي**» بمعنى اعتبار العلماء الذين يخالفون المسلك الأخلاقي بأنهم "**مختلون عقليا**" ويبررون حكمهم ذلك بأن "الشخص المختل هو فقط الذي يتصور أنه يمكن أن يقترف أمرا فاضحا من قبيل الانتحال والخداع وأشكال أخرى من الانحراف ثم ينفذ بجلده، وبدعم "**ديفيد رزينك**" الرافض لتوصيف الأخطاء الأخلاقية بالشذوذات حتمية فضح حقيقة العلماء المخالفين للمسلك الأخلاقي، فيقر بأن "**الجريمة لا تفيد في العلم**" ومؤدى توجهه ذاك أن "المنهج العلمي ونظام تحكيم النظراء والطبيعة العامة للبحث العلمي، كل هذا يخدم بوصفه آلية لتصيد الذين يكسرون القواعد الأخلاقية للعلم، واذا ما أردنا تأسيس الأمانة العلمية وردها لمفهوم الأخلاق،

لمحنا توجها فكريا يؤمن بعدم وجود مسائل أخلاقية ذات شأن قد تنشأ في العلم مؤسسين ذلك على نظرتهم للعلم بوصفه "موضوعيا" لدراسته وقائع موضوعية مستخدما مناهج موضوعية لإنتاج المعرفة، ولكون "العلم نشاط تعاوني يحدث داخل سياق سياسي اجتماعي أكبر".

6-2/ بيئة البحث العلمي فاعل في الأخلاق:

يقودنا العنصر السابق للحديث عن بيئة البحث العلمي ودورها في تشكيل الانحراف الأخلاقي ووفقا **"لديفيد رزنيك"** فإن هناك خمسة عوامل رئيسية تساهم في الانحرافات الأخلاقية في العلم، رغبة منا في اعتبار ورقتنا هذه نقطة انطلاق وفهم موسع لموضوع الأمانة العلمية.

العامل الأول: من تلك العوامل التي تكلم عنها **"رزنيك"** يتمثل بكون "العلم بالنسبة إلى معظم العلماء مهنة" وما يترتب على تلك الحقيقة من السعي اللاهث نحو نشر المؤلفات والحصول على وظائف، وبالتالي نجد البعض يساوي بين الأمانة العلمية وانتهاك المبادئ الأخلاقية في سبيل التقدم المهني.

العامل الثاني: فيتمثل في إشكالية التمويل البحثي غير المستقل والمشروط، وبالتالي احتمالية محاباة النتائج وفقا لمصالح الجهة الممولة.

العامل الثالث: هو المكافآت المالية المرتبطة بالابتكارات البحثية، وبالتالي اعتماد الغاية مبررا للوسيلة.

العامل الرابع: فيرتبط بـ "آليات التصحيح الذاتي للعلم بالغة الصرامة"، والتي تتمثل بعدم فعالية تحكيم النظراء في كشف الخداع أو الخطأ، إضافة إلى الإهمال الذي مسَ الأطروحات والأوراق البحثية لدى المحكمين الذين ليس لديهم الوقت الكافي لفحصها ومراجعتها، ويذهب البعض أبعد من ذلك فيصرحون بأن "كثيرا من الأوراق البحثية لم تقرأ البتة.

العامل الخامس: فله علاقة بعلم التربية واسهامه في تشكيل السلوك اللاأخلاقي لدى الباحثين، وبذلك يؤكد **"رزنيك"** على خطورة التعامل مع الانحرافات أو الأخطاء الأخلاقية بوصفها شذوذات، وبالتالي التقليل من خطورتها، فهو يرى أن تلك الانحرافات تأتي وليدة لجملة من العوامل التي تشكل بمجملها بيئة البحث العلمي، لذلك لا بد من التعامل مع كل حالة انحراف أخلاقي في العلم بجدية وحزم.

7/ أسباب الاهتمام بمبادئ الأخلاق في البحث العلمي:

باتساع مجال العلوم الاجتماعية وتعدد طرق البحث والتحليل وتزايد الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية المتعلقة بإجراء البحث، لاقت حقوق المشاركين ومصالحهم والتزامات الباحثين كثيرا من الجدل في التخصصات العلمية الاجتماعية المختلفة، وقد تبنت غالبية المؤسسات العلمية قوانين أخلاقية وفق متطلباتها الاختصاصية الخاصة، فلا يقصد عند البحث انتهاك حقوق ومصالح المشاركين بالبحث، فالهدف الوحيد

للبحث هو المساهمة في تطوير معرفة نظامية قابلة للتحقق، وتتطلب كل مرحلة من مراحل عملية البحث دراسة وتفكير للاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى الاعتبارات العلمية المحضة.

تثار القضايا الأخلاقية من خلال أنواع الإشكاليات البحثية التي يحاول علماء الاجتماع اكتشافها والطرائق المستخدمة للحصول على بيانات صحيحة وذات مصداقية، وقد تنشأ من القضايا الأخلاقية من مشكلة البحث نفسها مثل(الهندسة الوراثية) أو المواقع التي يتم إجراء البحث فيها(المستشفيات، السجون....) أو الإجراءات التي تتطلب تصميم البحث.... أو نوعيه الأفراد المشاركين في البحث (الفقراء، الأطفال ...).

8/ أخلاقيات البحث العلمي:

إن البحث العلمي عملية أخلاقية ومنهجية لذا يستلزم على الباحث أن يكون متسلحاً بمواصفات أخلاقية تتوافق مع المواصفات المعرفية والمنهجية، ولذلك فالبحث العلمي له أخلاقيات ينبغي مراعاتها والالتزام بها، ونعني بالأخلاقيات العملية التي تتم عن طريقها تأكيد الالتزام بقيم أخلاقية معينة وتحديد الصواب والخطأ، وهكذا فإن الأخلاقيات هي عملية البحث عن المعايير الأخلاقية، وتعرف بأنها "المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين والأعراف وفقا للقواعد المعمول بها والتي تلتزم بها الفئات المهنية المتخصصة.

كما تعتبر قواعد بناءة لضبط السلوك، وتستهدف تحديد الأفعال والعلاقات والسياسات التي ينبغي اعتبارها صحيحة أو خاطئة "، أما أخلاقيات البحث العلمي فتعرف بأنها "مبحث من مباحث علم الأخلاق يقصد به إحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم التي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه ".

ويذهب **روكيه Rokeah** أن هناك أربع قيم يلتزم بها الباحث العلمي هي **القيم الأخلاقية وقيم الكفاءة والقيم الشخصية والقيم المجتمعية**، وتشير القيم الأخلاقية إلى "القرارات التي يم اتخاذها بناء على المبادئ الأخلاقية التي تمدنا بما هو صواب والذي يجب أن نلتزم به مثل [أنه من الخطأ التمييز بين الناس على أساس العرق أو الجنس عند تنفيذ البحوث العلمية]، ولقد اصطلح أهل العلم على أن لكل علم آدابه وأخلاقه وضوابطه المتعارف عليها، والتي لابد من الالتزام بها لهذا عرف الالتزام الأخلاقي بأنه "وعي المعلم بحجم ونوع الآثار الخلقية لتصرفاته بهدف خلق البيئة الأخلاقية الملائمة للالتزام الخلقي وتطوره سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، وكذلك يجب التحلي بالأمانة العلمية التي تعني التزام الباحث بخصائص المنهج العلمي السليم، وأن يرجع كل شيء إلى أصله وأن يكون أمينا وصادقا في كافة مراحل البحث.

كما يقصد بها "**نسب الآراء إلى قائليها الحقيقيين**، وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة لغرض التحقق من صحة النسب"، **وتضمنت أخلاقيات البحث العلمي ما يلي:**

8-1/ العناصر البشرية:

إن وجود العلوم الإنسانية يرتبط بالاعتراف بحق المجموعة في دراسة العنصر البشري، بالضبط مثلما تم الاعتراف بحق دراسة المجالات المعدنية، النباتية والحيوانية، ومع ذلك إن هذا الحق في دراسة العناصر البشرية يفترض احترام الأشخاص المشاركين في البحث واحترام نزاهتهم، أي عدم استغلالهم واحترام جميع حياتهم الخاصة وذلك بعدم إفشاء أسرارهم وما قد يسببه ذلك من قلق وحيرة، لهذا فالمطلوب من الباحث أن يقلل من ذلك قدر المستطاع، حيت تزيد الاهتمام بالعنصر البشري في البحوث والحث على احترامه والحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم ومصالحهم، وهذا ما ذهب إليه "**دافيد نشيماز**" حيث عرض ثلاث دراسات تقدم أمثلة واضحة حول القضايا الأخلاقية **(دراسة طاعة السلطة، دراسة سلوك الشرطة، دراسة مواقف طلاب الجامعة** (توضح هذه الدراسات الثلاثة القضايا الأخلاقية الأساسية التي يواجهها الباحثون في العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى، فكثرا ما توظف الأبحاث التضليل كجزء من التجربة، والذي أصبح اعتياديا ومألوفا كونه يقدم فوائد منهجية وعلمية عديدة، ويلجأ الباحثون إلى جمع البيانات بدون معرفة الأفراد محل الملاحظة، كما أن الباحثين لا يحافظون دائما على سرية البيانات.

8-2/ احترام شخصية الأفراد:

عندما يتعرض الأفراد المشاركون للبحث إلى عواقب سلبية من الناحيتين الجسدية والنفسية، فعندئذ نقول أن هؤلاء الأفراد قد استغلوا، هكذا فإن جمع الأشخاص حتى ولو كان عن طريق استعمال سلطة الباحث ثم الضغط عليهم لإرغامهم على القيام بسلوكيات مضنية ومنفرة والتي قد تكون مثلا عكس القيم التي يتبنونها، فهذا شكل من أشكال الاستغلال زيادة على ذلك فإن ترك الأفراد جاهلين لأسباب مشاركتهم في البحث دليل على عدم احترامهم المبالغ فيه...، فالقاعدة العامة هي أن يقدم الباحث للمشاركين في البحث ومنذ الوهلة الأولى سبب البحث، وبالتالي سوف يتعاونون معه وهم على دراية بذلك إضافة إلى هذا ينبغي تجنب الحالات التي قد تترك أثارا جسدية ونفسية سلبية لدى المبحوثين.

إن الضغط على الأشخاص مثلا ودفعهم بالقوة إلى المشاركة في البحث الميداني عن طريق استعمال الابتزاز العاطفي أو اللجوء إلى سلطة الباحث سيكون بمثابة دليل قطعي على عدم احترام نزاهة الأشخاص، وبكلمات أخرى فمن المفروض أن تعطى للأشخاص المبحوثين فرصة الموافقة الواعية بعد تلقيهم معلومات كافية وملائمة وأنهم يتمتعون بحرية تامة في كل الأحوال للقبول بالمشاركة.

8-3/ احترام الحياة الخاصة:

نقول إن الباحث لم يحترم الحياة الخاصة عندما يكون عاجزا على إخفاء هوية الأشخاص الذين قبلوا بالمشاركة في البحث، وذلك من خلال الكشف عن أسمائهم أو المجموعة الخاصة التي ينتمون إليها حسب الحالة (مثل قرية، الجمعية،... الخ) فالقاعدة في العلوم الإنسانية هي ألا يبوح الباحث بهوية هؤلاء وأولئك الذين أرادوا عن طواعية أن يشاركوا في البحث، وتتجلى ضرورة احترام هذه القاعدة فيما يتطلبه البحث من المبحوثين أن يكونوا أحرار في التعبير التلقائي، وألا يتأثروا بما قد يتم الكشف عنه حولهم أو بالصورة المتوقع نقلها عنهم.

أما فيما يخص البحث الذي يجرى على وثائق فإن الأشخاص والمؤلفين الذين قد يشار إليهم سواء كانوا من المتوفين أو من الأحياء فينبغي معاملتهم باحترام، ولذلك تعتبر السرية منتهكة في حالة ما يسمح الباحث بالتعرف على المبحوثين، ولتجنب المساس أو الأضرار بسمعتهم فينبغي اتخاذ كل تدابير الحذر الممكنة بهدف ضمان سرية أكثر للمبحوثين، وهكذا في بحث يجري على عينة فلابد من الالتزام بنشر فقط النتائج في صيغ عامة، إذا لا يمكن الإشارة إلى الأفراد المشاركين في البحث بطريقة منفردة.

8-4/ الاهتمام بتقليص العيوب:

إن العيوب التي قد يتسبب فيها الباحث نتيجة الوقت أو التنقل الذي قد يفرضه على المبحوثين، لابد من تعويضها بالاهتمام الذي يثيره البحث لدى هؤلاء المبحوثين، إن هذا الاهتمام قد يكون ذو صبغة فكرية مثل إرادة المساهمة في فهم أفضل للإنسان أو المساهمة في تطوير العلم، كما يكون ذو صبغة عاطفية وذلك لأن الأشخاص قد يظهروا ارتياحا كبيرا لأنه يكون في إمكانهم التعبير عن جزء من ذاتهم الخاصة، وأنهم قد وجدوا مثلا من يستمع إليهم باهتمام أثناء إجراء مقابلة البحث، ولابد من وجود ثقة متبادلة في إطار العلاقة الرابطة بين الباحثين والمبحوثين، ولن تكون عملية البحث ناجحة إلا باحترامها لهذا الشرط البالغ الأهمية فعلى الباحث أن يكون صادقا في قناعته بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها المشاركون في البحث، ولا بد أن يضمن لهم حماية حقوقهم وحصولهم على فائدة معينة من هذه التجربة، فإذا تم تحقيق هذا الشرط أي الاحترام المتبادل بينهم فإنه سيضمن الصبغة الأخلاقية للعمل العلمي في العلوم الإنسانية.

8-5/ المجموعة العلمية:

إذا كان مطلوبا من الباحث أن يكون صادقاً مع الأشخاص الذين يشاركون في البحث، فالأحرى به أن يكون كذلك مع أعضاء المجموعة العلمية، إن الأمر يتعلق هنا بزملائه أي أولئك الذين يتقاسم معهم نفس ميدان النشاط، لهذا ينبغي أن يكون ذا شفافية أمام زملائه في البحث المكتمل، وناقد للبحوث التي يقوم بإنجازها الآخرون، ويمكن للباحث أن يطمئن زملاؤه بنواياه الحسنة باستعماله للمنهجية الأكثر ملائمة

وبتحليله الأكثر صرامة، إلا أن الشفافية تتطلب أكثر من هذا لذلك لابد من نشر البحث وجعل معطياته في متناول الغير، وهذا يسمح بالتبادل العام للانتقادات كضمان للموضوعية.

8-6/ مسؤولية الباحث (العالم):

إن عملية ضمان الموافقة المطلقة للمبحوثين هي الحل الأفضل عموما لمشكلة كيفية تعزيز البحث العلمي الاجتماعي بدون الاعتداء على حقوق الأفراد ومصلحتهم, إذا توفرت جميع الشروط المرتبطة بالموافقة المطلقة الأهلية والطوعية والمعلومات الكاملة والفهم أو الإدراك، فإن العالم يمكن ان يشعر بالثقة نسبيا بأن حقوق ومصلحة المشاركين قد أعطيت الانتباه والاهتمام الملائمين، ولكن يجب أن لا يكون مبدأ الموافقة المطلعة شرطا مطلقا لجميع الأبحاث في العلوم الاجتماعية، فعلى الرغم من أنه مرغوب لا توجد ضرورة مطلقة لإتباعه في الدراسات الخالية من الأخطاء، فكلما زاد الخطر الذي يتعرض له المشاركون زاد الالتزام بالحصول على الموافقة المطلقة، ولكن في نفس الوقت يبقى العلماء مسؤولين لاحتمال أي أثار سلبية على المشاركين حتى ولو كان هناك موافقة على المشاركة في البحث.

9/ القوانين المهنية للمبادئ الأخلاقية:

توجد حاليا قوانين أو تشريعات توجه الباحث العلمي الاجتماعي على مستويات عديدة، فهناك آليات تنظيمية مهمة مثل التشريعات القانونية، لجان مراجعة المبادئ الأخلاقية في المؤسسات البحثية والجامعية والقوانين الأخلاقية والأخلاق الشخصية للباحثين، وسنوضح القضايا المتعلقة بالمبادئ الأخلاقية كما يلي:

- ❖ يجب أن ينظر إلى القضايا الأخلاقية من منظور مجتمع المشاركين.
- ❖ يجب أن يتم إجراء البحث بطريقة تحافظ على أمانة مؤسسات البحث وعدم إضعاف فرص إجراء البحث في المستقبل.
- ❖ يجب أن تخضع أي دراسة تتطلب مشاركة الأفراد لتساؤل فكري جدي.
- ❖ إتباع أساليب إضافية لحماية حقوق ومصالح المشاركين في البحث.
- ❖ يجب أن تجري جميع الأبحاث بأسلوب يؤهلها لأن تكون هدفا لمشروع علمي.

خلاصة:

إن الحقوق الفكرية ومراعاتها من المعاني القيمية الكبرى التي يجب أن تكون جلية واضحة في ذهن وضمير وسلوك ووجدان كل باحث، ومن هنا فإن العناية بثقافة البحث العلمي وتعزيزها أضحت أمرا ضرورياً يشغل ذهن الباحثين فيه لتحقيق الجودة، لاسيما ونحن في عصر الثورة المعرفية وسهولة الحصول على المعلومات التي تتدفق في شبكات الانترنت ويسهل الحصول عليها مجانا، وأمام هذا السيل المعرفي الذي لا يتعارض مع القيم المجتمعية والأصول الإنسانية، هناك العديد من الوسائل لبث قيمة النزاهة ومنع انتهاكها منها نشر ثقافة الأمانة الفكرية في جميع المراحل التعليمية، واحياء القيم الإسلامية والإنسانية.

قائمة المراجع:

1- أونجل اركان: **مفهوم البحث العلمي**، ترجمة محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة، صادرة عن معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، عدد 40، جانفي 1984.

2- بدر أحمد: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

3- دافيد ناشيماز: **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2004.

4- رزنيك ديفيد: **أخلاقيات العلم**، ترجمة عبد النور عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 316، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005.[نقلا عن رشاد توم، الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباط بحق المؤلف].

5- ثريا عبد الفتاح ملحس: **منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني بيروت، **1960**.

6- سعيد جاسم الأسدي: **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية**، مؤسسة وارث الثقافية، وحدة الدراسات التربوية والاجتماعية، البصرة، العراق، ط2، 2008، ص132.

7- منى توكل السيد: **أخلاقيات البحث العلمي**، كلية التربية الزلفى، جامعة المجمعة، وزارة التعليم العالي، السعودية، **2013**.

8- أحمد خواجة: **العلوم الإنسانية والاجتماعية وأخلاقيات البحث**، تقرير الندوة السنوية، أوراق الأوسط1، سلسلة التحاليل والاستشراف، تونس، 2007.

9- جمال شحاته حبيب: **قضايا منهجية في البحث في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، دار الكتب والوثائق القومية، 2013.

10- السعيد مبروك ابراهيم: **البحث العلمي ودوره في التنمية في العالم الرقمي**، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، مصر،2015.

11- عامر قنديلجي، إيمان السامرائي: **البحث العلمي الكمي والنوعي**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009.

12- عبد القادر الشيخلي: **قواعد البحث القانوني (الجوانب الشكلية والموضوعية)**، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.

13- فهمي سليم الغزوي وآخرون: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2003.

14- مبروكة عمر محيريق: **الدليل الشامل في البحث العلمي**، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2008.

15- ممدوح عبد المنعم صوفان وآخرون: **دليل أخلاقيات البحث العلمي**، كلية العلوم، دمياط، جامعة المنصورة، مصر، **2012**.

16- منال سيد يوسف: **التميز البحثي المفهوم والأسس والمتطلبات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، **2015**.

17- موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

18- ماجد محمد الخياط: **أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الراية، الأردن، 2010.

19- هاشم فوزي العبادي وآخرون: **إدارة التعليم الجامعي**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.